قِراءةٌ في كِتاب:

المعرفة الدّينيّة: نقد لنظريّة "القبض والبسط" للدّكتور سروش لصادق لاريجانيّ

الشّيخ عليّ ملّي

طالب في جامعة المصطفى فرع لبنان

ملخّص

الهدف من هذه القراءة النّقديّة والتّحليليّة لكتاب المعرفة الدّينيّة، ونقد لنظريّة «القبض والبسط». سروش، هو الكشف والتّوصيف، وعوامل نشوء هذه النّظريّة، وعرض أركانها.

وإبراز الكاتب النّتيجة لتبنّي مثل هذه النّظريات المتأثّرة بالعلوم الغربيّة، والّتى تؤدّي إلى التّشكيك الكلّيّ في معلومات الدّين والمعارف الأخرى، وهو خلاف مادعى له العقل والنّقل من ضروره اليقين بالدّين، والإيمان وضرورات الدّين.

وقد ناقش الكاتب مقالات د. سروش ووضّح المباني والاستدلالات الخاطئة.

وقام بنقض أركان هذه النّظريّة بطرق شتّى، بتتّبع دقيق لمقالاته، وما جاء فيها من أمثله وشواهد لتصل لمرحله الاستقراء التّامّ، بالإضافة إلى إبراز المسامحات والمغالاطات، الّتى وقع فيها د. سروش.

الكلمات المفتاحية:

نظريّة البسط والقبض - نسبيّة فهم المتون الدّينيّة- سروش- لاريجاني.

بطاقة الكتاب:

- الكتاب: المعرفة الدّينيّة – نقد لنظريّة» القبض والبسط» للدّكتور سروش.
- المؤلف: صادق لاريجانيّ.
- المترجم: محمّد شقير.
- النّاشر: دار التّيار الجديد.
- الصّفحات: 221 صفحة.
- سنة النّشر: 1999 م.

المقدّمة:

تعرّض المؤلّف في هذا الكتاب لنقد آراء د. سروش في كتابه «القبض والبسط»، وهو مجموعة من المقالات.

إنَّ أهمّ موضوع يتصدّى له «القبض والبسط» هو نسبيّة فهم المتون الدّينيّة.

إنَّ قراءة هذا الكتاب توضّح لنا أهمّ المطالب، والّتي جاءت على شكل فصول، عالجت عدّة نقاط وهي باختصار:

أركان نظريّة «القبض والبسط «وهي تتشكّل من ثلاثة مدّعيات:

التّوصيف، التّبيين، التّوصية.

وكتاب المعرفة الدّينيّة نقد لهذه المدّعيات، ذكر أنَّ الجواب على هذه المدّعيات هي نظريّة «القبض والبسط»، وهو جواب على إشكاليّة أساسيّة وهي:

هل الفهم الدّينيّ متحوّل ؟ ولماذا؟

وقد أجاب الكاتب على هذا التّحدي بعدّة نقاط أساسيّة:

1 - إنَّ تحوّل المعارف الدّينيّة ليس شاملاً ومطلقًا.

2 - إنَّ سرّ هذا التّحوّل في بعض المعارف أمرين:

- ارتباط بهذه المعارف الدّاخل دينيّة ببعض المعارف الخارج دينيّة.

- الجهود والمساعي والتّدقيقات الدّاخل دينيّة.

3 - التّوصية المعقولة لعلماء الدّين هي:

- الاجتهاد لمعرفة أيّ المعارف الدّاخل دينيّة مرتبطة بالمعارف الخارج دينيّة، وتشخيص هذا الارتباط.

- زيادة التّدقيقات والجهود والمساعي داخل المعرفة الدّينيّة.

هناك مشتركات وهدف واحد لكتّاب آخرين من خارج إيران، مع بعض الاختلافات أمثال حامد أبو زيد ومحمّد أركون وعادل ضاهر، والهدف هو إشاعة جوّ العلمانيّة ومواجهة الحكومة الدّينيّة.

الكتاب: بعد أن وقفنا على الهويّة الخارجيّة للكتاب، تأتي مرحلة بحث ومناقشة الهويّة الدّاخليّة له، وما احتواه من أفكار، والّتي تتطلّب مقاربات التّحليل والنّقد والاستنتاج.

قراءة في أقسام الكتاب:

قسَّم المؤلّف الكتاب إلى فصول سبعة ، تعرّض فيها لنظريّة «القبض والبسط» والأركان الّتي تحويها ، وقد قام المؤلّف بمناقشة ونقد هذه النّظريّة بالتّفصيل ، حسب الفصول التّالية الذّكر:

قراءة للفصل الأوّل

■ أوّلاً: إصطلاح المعرفة الدّينيّة.

لا بدّ من الالتفات أنَّ الطّرح الصّحيح للمسألة، هو نصف الحلّ بل أحيانًا كلّ الحلّ لها.

سوف يعالج الكاتب في هذا الفصل أركان نظرية «القبض والبسط»، للحصول على تصوّر واضح وصحيح لمحل النّزاع، ولمعرفة معنى اصطلاح المعرفة الدّينيّة:

حيث إنَّ المعرفة الدّينيّة عند الكاتب، هي عين تفسير الشّريعة والمعاني، الّتي تحصل من فهم كلام الباري وأقوال أئمّة الدّين، ولكن لا يرى الكاتب دليلاً على حصر الفهم الدّينيّ، والمعرفة الدّينيّة في خصوص ما يفهم من الكتاب والسّنّة.وكيف يمكن لد. سروش إخراج التّصديقات العقليّة المتعلّقة بالأمور الدّينيّة المرتبطة مثلاً بالمبدأ والمعاد.

حيث يرى الكاتب أنَّ هذا المصطلح في الفكر الدّينيّ، على الرّغم من متانته لا يرتبط بمراد د. سروش، والّذي هو محلّ الكلام، وهو فقط نوع من الإنحراف عن محلّ البحث، وقد حاول د. سروش حصر النّزاع في المعاني الحرفيّة[1].

وقد ناقش الكاتب هذه الإشكالات من عدّة جهات:

تحدّث د. سروش من أوّل إلى آخر مقالة «القبض والبسط»، عن ترابط جميع المعارف وليس فقط المعرفة الدّينيّة. وأثبت أنَّ التّحوّل في المعرفة الدّينيّة من باب كونها قسمًا من كلّ المعارف[2]، حيث يرى أنَّ الهويّة الجمعيّة للعالم البشريّ أمر يقبل التّأييد منطقًا واستقراءً.

ويردّ الكاتب أنَّ دعوى استناد تحوّلات العلوم إلى ركن خارجيّ، ليست صحيحة دائمًا، ويمكن القول هنا على نحو الموجبة الجزئيّة استشهاد د.سروش بالتّحوّل لآراء علماء الدّين عبر التّاريخ غير واضح وغير صحيح[3].

لقد ارتكب د. سروش خطأً فادحًا في مورد المعاني الحرفيّة، مثال، البحث عن معنى الشّيطان

1- لمزيد من التّفاصيل انظر ص17 من الكتاب.
2- لمزيد من التّفاصيل أُنظر ص 17 وص 18 من الكتاب.
3- أنظر ص 18.

في القرآن. ويرى الكاتب أنَّ هذه الأبحاث نظير البحث عن كلمة ومعنى الصّعيد في القرآن وهي مباحث ضروريّة.

لقد غفل الكاتب عن نكتة مهمّة وهي: أنَّ مضامين الكتاب والسّنّة لا تعالج كلّها موضوعاً واحدًا.

■ **ثانيًا: المعرفة الدّينيّة والتّحول العامّ (مرحلة التّوصيف).**

يعتقد د. سروش أنَّ كلّ المعارف الدّينيّة وغير الدّينيّة هي في معرِض التّحوّل ، ويوصف فهم الإنسان لكلّ شئ بالسّيلان والجريان، ولكن لا بدّ من إيضاح موضوع التّحوّل[1].

ويمكن تلخيص ما يدعيه د. سروش في عدّة نقاط، والّتي تحتوي على ضدّ ونقيض، حيث نرى أنَّ في بعض المقالات تقوم على الاحتمال الأوّل وفي البعض الآخر تقوم على الاحتمال الثّاني. للاطّلاع على أقواله[2].

يرى الكاتب من خلال عرض المقولات لـ د. سروش، أنَّ هناك تناقضًا في موضوع البحث وعدم وضوح للرّؤية ، فهل هذا التّحول هو تحوّل في فروع المعرفة ؟ أم تحوّل جميع المعارف والقضايا والتّصوّرات بشكل منفصل؟ وقد ذكر الكاتب عدّة أمثلة تصوّر هذا الخطأ في أصل نظريّة «البسط والقبض»[3].

■ **ثالثًا: المعرفة الدّينيّة وارتباطها العامّ مع سائر المعارف البشريّة (مرحلة التّبيّين).**

يرى د.سروش أنَّ سرّ تحوّل المعرفة الدّينيّة، هو ارتباطها الوثيق والعامّ مع سائر المعارف، وقد استشهد الكاتب بعدّة شواهد. ومن خلال تتّبع أقوال د. سروش استنتج الكاتب، أنَّ معرفة انحاء التّرابط وتشخيصها عند د. سروش فيها كثير من المسامحات.

وما ذكر في لغز التّأييد، وخصوصًا تلك الرّؤية من منظار العلّيّة، الّتي نظروا خلالها للعالم، وإنشاء ترابط بين احمرار الورد، وحلاوة السّكر، واسوداد الغراب، وتعميم ذلك ليس كافيًا ليدلّ على التّرابط والتّحوّل بين جميع الأقسام المعرفيّة.

1- لمزيد من التّفاصيل أُنظر ص 20 من الكتاب.
2- لمزيد من التّفاصيل أُنظر ص 20-21-22.
3- لمزيد من التفاصيل أنظر ص 23.

■ رابعاً: علم المعرفة الدّينيّة.

علم المعرفة الدّينيّة ،أيّ فهم الكتاب والسّنّة، هي معرفة من الدّرجة الأولى، موضوع البحث فيها هو الكتاب والسّنّة وليس فهم الكتاب والسّنّة ، أمَّا علم المعرفة الدّينيّة فهو معرفة يشكلّ موضوعها المعارف الدّينيّة[1].

اللاّفت عند د.سروش وهو الّذي يحدّد الخلل في نظريّة «البسط والقبض»:

إصراره على اشتمال كلّ علم على مجموعة من الآراء الصّحيحة والسّقيمة ،يولّد مشكلة في موضوع علم المعرفة ولعلّ المسألة أوضح في المعرفة الدّينيّة.

فهل هناك ضابطة لذلك؟[2].

كيف يكون هذا منهجيّ والمنهجيّ غير منهجيّ؟

ونرى في هذا الخلط غير المنهجيّ قد ضاع مسير البحث بشكل كلي[3].

قراءة للفصل الثّاني:

ادّعاء التّحوّل العامّ في المعارف الدّينيّة وتقييمه.

■ أوّلاً: ادّعاء التّحوّل العامّ في جميع المعارف الدّينيّة لا دليل عليه.

كيف يمكن إثبات هذا المدّعى؟ من الواضح أنّه لا يوجد طريق حسب تعبير الكاتب، إلاّ من خلال الاستقراء التّامّ، وفي جميع المراحل، وهو عمل يحتاج إلى وقت طويل وتتبُّع عامّ وهذا ما لم يقم به الكاتب، وهو يكتفي بذكر أمثلة فقط[4].

■ ثانيًا: ادّعاء التّحوّل العامّ والمستمرّ في جميع المعارف الدّينيّة خلاف الواقع.

مُلخّص ما ذُكر في هذا المبحث، هو أنَّ مدّعى التّحوّل العامّ في الفهم الدّينيّ، لا يتطابق مع

1- لمزيد من التّفاصيل أُنظر ص 26.
2- لمزيد من التّفاصيل أُنظر ص 27-28.
3- لمزيد من التّفاصيل أُنظر ص 30.
4- لمزيد من التّفاصيل انظر ص35 وص 36.

الواقع الخارجيّ، وأنّ التّتبُّع في أنحاء المعارف الدّينيّة يُثبت الخلاف ، فتكون نظريّة القبض والبسط في مرحلة التّوصيف ادّعاء التّحوّل العامّ باطلة[1].

■ ثالثًا: علم المعرفة وادّعاء التّكامل في المعرفة الدّينيّة.

من خلال التّمعّن في الفقرات لد. سروش[2]، يلاحظ الكاتب أنَّ ادّعاء تكامل المعرفة الدّينيّة وغير الدّينيّة لا ينسجم مع الرّؤية المعرفيّة.

فإنَّ ادّعاء وتكامل المعرفة الدّينيّة ينبغي على إثبات أنَّ المعارف الدّينيّة المتأخّرة أقرب إلى الواقع.

يتّضح من خلال تفنيد ادّعاءات د. سروش أنَّ المبنى لمقالات «القبض والبسط» هي الواقعيّة لا المسالك الأخرى[3].

قراءة للفصل الثّالث:

التّرابط العامّ للمعارف.

عند قراءة بعض المقاطع لد. سروش في الكتاب[4]، نرى أنَّه لخّص مدّعى مقالات القبض والبسط في 3 أمور هي:

1 - أنَّ كلّ فهم دينيّ يستند إلى فهم غير دينيّ، وهو على نحو الموجبة الكليّة.

2 - إذا حصل قبض وبسط في المعارف غير الدّينيّة، فلا بدّ من حصول بسط وقبض في المعرفة الدّينيّة.

3 - إنَّ فهمنا لكلّ شئ ومن جملته الشّريعة هو في حالة السّيلان.

إنَّ ما جاء في مقالات مانع فهم نظرية تكامل المعرفة الدّينيّة،يجب أن يكمل ويُشذّب من عدّة جهات.

1- لمزيد من التّفاصيل أُنظر من ص 37 الى ص 40.
2- ص40.
3- لمزيد من التّفاصيل أُنظر من ص 41 الى ص 43.
4- ص47.

في بيان نحو الاستدلال:

- بيان للموارد المتعدّدة من الأمثلة التّاريخيّة فذكر عدّة أمثال، مثل أنَّ مسّ الشّيطان راجع إلى ميكروب، وكذلك أشار إلى المَعاد على مسلك المُلّا صدرا وأمثلة أخرى[1].

ولكن باختصار يرى الكاتب أنَّ هذا الاستقراء غير تامّ.

فهل الرّبط عند د.سروش ربط نفسيّ، أو منطقيّ، أوربط مطلق،أعمّ من النّفسيّ والمنطقيّ.

نظريّة «القبض والبسط» نظريّة برهانيّة أم حدسيّة الظّنّ ؟

يحاول د. سروش إثبات أنَّ هذه النّظريّة لها إثبات منطقي ولكن من خلال تتبّع مقالات د.سروش[2]، ولكن الكاتب يرى أنّه لم يثبت بالبرهان على هذا المدّعى.وكلّ ما يذكره من شواهد وذكر لغز التّأييد أنّ النّظريّة مازالت عند الكاتب لم تثبت وجلّ ما ذكره هو سرد لمؤيّدات[3].

ترابط المعارف ووحدة منهج الإثبات:

ذكر الكاتب عدّة أمثلة لإثبات المدّعى الأصليّ لمقالات «القبض والبسط»، وهو عموميّة الرّابطة بين المعارف والمعلومات البّشريّة المختلفة ولكن لا يمكن إثبات المدّعى بمثال أو مثالين ، وقد بدأ د.سروش بمسعى جديد هنا، وهو أنَّ كثيراً من المعارف متّحدة مع بعضها، في منهج الإثبات وقد ذكر عدّة أمثلة[4].. ومنها قضية النّقل المتواتر، وبالتّالي يسهل اكتشاف الترّابط في ولادة سعدي في القرن السّابع وحقّانية القرآن.

لمزيد من الأمثله[5] منها استنتاج ديكارت صحّة (2×2=4) من صدقيّة الله وقد تصوّر الكاتب أن د.سروش ارتكب:

منها وجود فارق كبير بين الوحدة في منهج الإثبات وبين مدّعى «القبض والبسط».

1- للمزيد من الأمثلة أُنظر: ص49 إلى ص53.
2- أنظر: ص 54.
3- أنظر: ص 55.
4- أُنظر ص 56.
5- أنظر ص 57.

للتّأمل بالمثال ومعرفة لغز هميل[1] وهناك أخطاء فادحة أخرى[2].

برهان في ترابط المعارف ونقده:

ذكر د.سروش مناهج خاصّة في مقام إثبات الارتباطات البعيدة، بين العلوم وأحكام الشّكّ في الصّلاة ، وقد ذكر جواب على نقد الكاتب[3] ومن خلال ذكر الكاتب لعدّة أمثلة ومنها مثال العلاقة (مجموع زوايا المثلث تساوي قائمتين) وقضيّة غليان الماء على درجة حرارة مئة، ومناقشة طبيعة التّرابط[4].

باختصار قد يبدو للكاتب أنَّ الخطأ الّذي وقع فيه د.سروش، هو التّوهم وخلط الرّبط بين القضايا، والرّبط بين طرق إثبات القضايا ، لمزيد من التّفاصيل[5].

هنا من المفيد الالتفات إلى هذه النّكات:

- إنَّ استلزام أذكار قضيّة بالنّسبة إلى إنكار قضيّة أخرى، كما في مثال مركزيّة الشّمس ومطالب العلوم وبالنّتيجة الفقه، ليس استلزامًا منطقيًّا بل هو استلزام عقلائيّ.

- من الشّواهد الّتي تبرز بوضوح، وجود توهّم وخلط بين التّرابط بين القضاياو التّرابط بين طرق إثباتها. وقد عرض الكاتب مثال مركزيّة الشّمس، وعلاقتها بالمعارف الأخرى ويكفي نقض ولو لمرّة لاثبات خطأ هذه النّظريّة[6].

عدم ثبوت الرّبط أو إثبات عدم الرّبط.

ذكر الكاتب عدّة أمثلة إلى خطأ المدّعى وإمكانيّة الرّبط، وأنّه بنظريّة أعلى من الموارد:

- مورد أنّه يمكن الحكم فيه بعدم الارتباط بالقضايا، الّتي تحكي عن الوجدانيّات، وكذلك البناءات العقلائيّة لقراءة المناقشات بالتّفصيل، لمثال إمكانية الحكم بعدم التّرابط بين أنا

1- أنظر ص 57 وص 58.
2- أنظر أسفل ص 59.
3- أُنظر ص64 وص 65.
4- أُنظر ص 65،66،67.
5- أُنظر أسفل ص67.
6- لمزيد من التّفاصيل انظر ص 68 ،69.

أنفر من الظّلم مركزيّة الشّمس[1]، وكذلك الموارد الّتي يثبت العقل فيها حكم على موضوع مستقلّ وموارد أخرى[2]. ومن خلال التّأمل في هذه الأمثلة يتّضح بطلان دعاوى د.سروش في هذا المجال الّتي ذكرها في بحث (موانع فهم تكامل المعرفة الدّينيّة).

- أصل التّعارض برهان آخر على ترابط المعارف ونقده.

حاول د.سروش وناقش في أصل رفع التّعارض[3] ، وقد لاحظ وتصوّر الكاتب أنّه قد مزج بين ثلاثة مدّعيات[4]:

سرّ اتّحاد وترابط العلوم في رؤية مقالات القبض والبسط ونقده:

هناك اقتباس لل د.سروش[5] وهو مثال قطعة الخشب، وكيف تترابط العلوم والخشب في الواقع قطعة واحدة. ويناقش الكاتب أنّه ما قيل إنّه سرّ للاتّحاد هو ادّعاء محض، ود.سروش يخلط بين مسألة الارتباط بين القضايا والعلوم، وبين إمكان الارتباط.

إرتباط العلوم من ناحية علم المعرفة الواحد:

يرى الكاتب أنّ المطلب حقّ، ولكن ترتيب نتائج على أصل الاتّحاد في علم هي أيضًا باطلة[6]، ولا بدّ من التّفكيك بين مطلبين:

المطلب الأوّل: الرّابطة المعرفيّة.

المطلب الثّاني: الرّابطة حينما تحصل الفروع الكبيرة للمعرفة تحت علم معرفيّ واحد.

مرّة جديدة يحاول الكاتب إبراز خلط د.سروش بينا الرّابطة بين المعلومات، وبين الرّابطة بين مقدّمات الاثبات[7].

1- انظر ص 70 وص 71.
2- انظر ص 72 إلى ص 75.
3- الاقتباس ص 79 وص 80.
4- انظر ص 80 ص 82.
5- أنظر: ص83 وص 84.
6- الاقتباس ص 8 وص87.
7- الاقتباس في ص 90.

العلوم المنتجة والعلوم المستهلكة:

يرى الكاتب أنَّ تصنيف العلوم إلى منتجة ومستهلكة صحيح، ولكن يرى الكاتب أنَّ د.سروش أخطأ في التّطبيق، وقد ذكر الكاتب عدّة علوم هي من حيثيّة منتجة ومن حيثيّة أخرى مستهلكة، مثلاً علم الكيمياء منتج وعلم الطّبّ مستهلك، وكذلك الخطأ بالقول أنّ علم الفقه والتّفسير مستهلك لمزيد من التّفاصيل[1].

ولنذكر مثالاً واحدًا هو أنَّ ثبوت الإطلاق والعموم يلبّي حاجة الفقيه قطعًا، حتّى مع عدم القول بتلك الكبرى الكلاميّة، لتعطي حكم الصّلاة على القمر، وللمثال تتمّة ناظر إلى الاستنتاج الخاطئ والفهم الخاطئ، إنَّ لله في كلّ واقعة حكمًاوقد تعرّض د.سروش لمثال الحكومة في الإسلام، وهو قد يكون كاشفًا عن التّوجّه أو التّأثّر العلمانيّ.

والمنشأ للبحث عن شئ عند العقلاء، كمثال الحكومة في الإسلام، نتيجة لاحتماله في الواقع، ومستنبط كذلك من الاطلاقات والعموميات في الآيات والرّوايات والادلّه العقليّة، وليس الأصل خصوص وجود كلمة الحكومة أو عدم الوجود لهذا البيان.

قراءة للفصل الرّابع:

مجاري فهم الدّين.

بعد أن لخّص د. سروش مقالات «البسط والقبض» في أصول ثلاثة، وهي كما ذكرنا:

(1)- أصل التّغذيّة والتّلازم.

(2)- التّأثير والتّأثّر للشّريعه في» القبض والبسط».

(3)- أصل التّحوّل للتّفاصيل[2].

أضاف أصلاً رابعًا ،وهو أنّ كلّ تحوّل يحصل في المعرفة الدّينيّة، فلا بدّ أن يكون ناشئًا من التّحوّل الّذي حصل في المعارف الخارجيّ،ة وهذا هو السّهو الكبير الّذي وقع فيه د.سروش.

1- انظر: من ص 92 الى ص 99.
2- انظر: ص 105.

وهذه التّحوّلات داخل المعرفة، تكون في كثير من الأوقات حصيلة للإلهامات والإشراقات الذِّهنيّة للعلماء، وقد ذكر الكاتب عدّة أمثله من الرّياضيّات، وكذلك في الرّوايات والآيات للمزيد من التّفاصيل[1] .وقد عرض الكاتب «خدشتين» لراي د.سروش، وقد عرض امكانيه خدش الافتراض[2].

الظّاهر أنّ منشأ الاشتباه المدّعي، أنّه تصوّر أنّ اعتبارنا للتّجريبيّات أنّها ظنيّة، هو بسبب ظنيّة المحسوسات وهذا التّصوّرغيرصحيح.

مثال: جميع تاريخ الأنبياء والأئمّة ليس من المتواترات لتوضيح المثال والمناقشه فيه[3].

ويمكن تلخيص هذه المجاري لاستمداد الفهم الدّينيّ من المعارف غير الدّينيّة بـ 4 مجاري:

- مسألة الشّريعة الأسئلة تؤثّر في الفهم الدّينيّ، ولكن ليس الفهم الدّينيّ هو بتمامه مدين للأسئلة[4].

- الانسجام والتّلاؤم بين المعارف المستفاده من الكتاب والسّنّة، وبين المعارف العصريّة المقبولة.

وقع الدّكتور سروش بخلط كبير[5]:

- تاثير المعارف البشريّة في إعطاء المعنى للتّصوّرات، والمفردات الواردة في الشّريعة،

دور فرضيّات معرفة الدّين، وعلم المعرفة، ومعرفة العالم، الّتي تفتح الباب أمام الدّين، وهو أيضًا نوع من الانتظار للإنسان من الدّين، وهذا النّحو هو الأهم والأكثر تاثيراً.

هناك عدّة مغالطات وردت في هي باختصار[6]:

- كون كلّ فرضيّة لقبول الوحي شرطًا لفهمه.

1- انظر ص 106.
2- انظر ص 107.
3- انظر ص 109 ص110.
4- أنظر ص112 إلى ص114.
5- انظر ص 114 إلى ص119.
6- أنظر من ص 120 إلى ص 123.

- الغفلة عن أنّ مسائل علماء العلميّة تقع داخل العلم.

- التّحليل غير صحيح لإقبال الإنسان على الله والدّين.

إنَّ أكثر المطالب لتبيان هذه المجاري مخدوشة، فضلاً عن أنّ بعضها يقوم على نظريّة السّنيّة خاصّه يجب التّدقيق بها بشكل تامّ.

-الدّين وحاجات الإنسان ظاهرة الميل إلى الدّين:

اخطأ د. سروش في اعتبار أنّ الدّافع للبحث عن الدّين لدى الإنسان، هو فقط رفع الحاجات لمزيد من التّفاصيل[1].

- فيمكن أن يكون من الفطرة.

- احتمال المعيار المحتوم للبشر كما وصفه الرّسل.

- قد يكون نابعًا من حوادث روحيّة وشخصيّة .

وقد جاء في جواب النّقد (ودائما هناك خلط للتّصورات[2].

الجواب: لا يجوز أن يستفاد من القضايا الدّينيّة كمقدّمه لإثبات الدّين، وهذا دور باطل، ولكن لابدّ من التّوضيح في خصوص مسائل المعاد، وكذلك الولاية وغيرها[3].

- هناك فرق بين الاعتقاد بالنّبوّة وحاجة الإنسان إلى النّبوّة.

- نبّه الكاتب إلى مسألة الخلط عند د.سروج بين مسألة الدّعوه إلى الدّين، ومسألة التّدّين والميل إلى الدّين.

- هناك خطأ كبير بأنّ العلوم الاجتماعيّة، هي الّتي تشخّص حاجات الإنسان لمزيد من التّفاصيل[4]

1- انظر ص 124 الى ص 128.
2- أنظر ص 125.
3- انظر التّفاصيل في ص 126.
4- انظر ص127 وص 128.

- تاثير المعارف البشريّة في إعطاء المعنى إلى التّصوّرات والمفردات الواردة في الشّريعه:

وهو المجرى الرّابع، حيث ذكر الدّكتور سروش اختلاف مفهوم الشّمس عبر القرون عند المكلّفين ، وكلمة الشّمس وردت في القرآن كما نعلم ، ووقع بخطأ كبير ومغالطة، إنّ التّحوّل في المفهوم يؤثّر في التّحوّل في الدّين،وليس فهم الدّين وهناك فارق كبير. لمزيد من التّفاصيل[1]

حيث إنّ أوصاف وعوارض الشّيء خارجًا عن معناه، وهو كاشف عن ان د.سروش عن علم او غير علم، يتبنّى نظريّة توصيفيّة الأسماء، وهو في تبنّي تلك النّظريّة يحوّل القضايا الممكنة إلى قضايا ضرورية، ممّا يوقع في مغالطات كبرى.

- ربط الألفاظ والنّظريات العلميّة:

يرى الدّكتور سروش أن تُغير المعاني يغيرّ النّظريّات، وهذا تصوّر خاطئ كما ذكرنا[2] ، بالرّغم من المسامحة في هذه الأقوال، إلاّ أنّ المعنى واحد ، ولابدّ من الإشارة إلى نقطتين[3]:

خلاصة: الكاتب خلط بين اللّغه الصّناعيّة للعلوم وبين اللّغة الطّبيعيّة.

لابدّ من الإشاره مثلاً، أنّ لفظ الماء وضع للماء الاجماليّة وليس التّفصيليّة، وهذا شاهد على التّحليل الخاطئ لد. سروش لمزيد من التّفاصيل[4].

لابدّ من الإشارة أنّ تشبيهه اللّفظ والمعنى باللّباس والاستنتاج، بأنّ معاني الألفاظ نسبيّة فيه الكثير من المسامحة وهو خاطئ في العلوم الفلسفيّة والعقليّة.

لابدّ من التّمييز بين تغيرّ ذات المعنى، وهو لا يتميّز، وبين التّغيرّ المجازيّ للمعنى، وبالتّالي لابدّ من مراعاه نظريّة الوضع والاستعمال، والأنس الذّهنيّ.

اللّغة وعالم المتكلّم:

1- انظر من ص 132 الى ص 134.
2- انظر مقولته ص135.
3- لمزيد من الشّرح انظر ص 136 وص137.
4- انظر ص136 الى ص 141.

ذكر د.سروش أنّ عالم المتكلّم يقوم بدور أساسيّ، في إعطاء المعنى إلى لغته، وقد أوضح الكاتب سقم هذا المدّعى، حيث إنّ اللّغة ظاهرة اجتماعيّة وليست فرديّة[1].

قراءة للفصل الخامس:

المجاري الأفضل للفهم.

لا شكّ أنّ الفهم الأفضل مؤثّر في المعرفه الدّينيّة، ولكن لا نرى أنّ د سروش في مقالته التفت إلى مسألتين.

المسألة الأولى: هل فهم الأفضل في مورد الظّواهر العينيّة والكلمات، أو بالعبارات هي بمعنى واحد؟

المسألة الثّانية: هل الفهم الأفضل في مثل الظّواهر العينيّة هو شيء آخر؟ فضلاً عن التّصحيح والتّحوّل الكمّي للفهم؟

وقد أجاب الكاتب أنّ هناك تكميلاً للعلوم وليس تغيُّرًا، لمزيد من التّفاصيل[2]. ويتّضح لهذا التّرتيب أنّ ظاهرة الفهم الأفضل، وإن كانت مسلّمة، لكن المعنى الّذي يريده د سروش من الفهم الأفضل، التّكميل الكيفيّ في قبال التّصحيح والتّكميل الكميّ ليس واضحًا بأيّ وجه.

(1)- المجاري الأفضل للفهم: المعرفة الأفضل لعالم المتكلّم ، تلافيًا للتّكرار ورد أنّه ليس لمعرفة العالم دخالة في فهم ظواهر الكلام ومعناها، ولذلك نرى أنّ العلاّمه الطّبطبائيّ فسّر القرآن بالقرآنن وكذلك الفقهاء في فهم الأدلّه القرآنيّة والرّوائيّة، بغضّ النّظر عن المراتب والأوصاف الخاصّة للعالم[3].

(2)- المجاري الأفضل للفهم: العلم بأدلّه وفرضيات المدّعى ذكر الكاتب عدّة أمثلة تثبت خطأ هذا الادّعاء رياضيّة وعقائديّة، وأثبت الكاتب أمرين:

1- انظر اسفل ص141 الى ص 144.

2- انظر ص 151 الى ص 155.
3- أنظر ص 155 الى ص 158.

الأوّل: ليست دائمًا أدلّة المدّعى دخيله في فهمه.

الثّاني: إنّ الطّرق المتعدّدة لإثبات المدّعى، لا تنتج دائمًا فهمًا مختلفًا ومكمّلاً لذلك المدّعى، لمزيد من التّفاصيل[1]، ونرى كذلك ان د.سروش وقع في كثير من المسامحات والمغالطات، وعدم التّمييز بين التّطبيق والعلّة والمعلول.

(3)- مجاري الفهم الأفضل: دائنيّة االمعاني للنّظريّات:

إنّ لدى د.سروش نظريّة خاصّة في باب ارتباط الألفاظ بالمعاني، والّتي أبطلها الكاتب لمزيد من التّفاصيل[2]، نرى أنّ صرف د. سروش المعاني عن الوضع خطأً كبيرًا، وليس هناك علاقة تكوينيّة بين اللّفظ والمعنى.

(4)- المعنى الواقعي للعباره ومراد المتكلّم:

طرح د. سروش عدّة تساؤلات في مقالات «القبض والبسط»، منها أنّه هل يمكن فهم مراد المتكلّم أفضل منه؟ وهل يمكن القول أنّ معنى الكلام يتحوّل مع ثبات مراد المتكلّم؟ وقد ناقش الكاتب هذه الأمور بالتّفصيل من خلال إبراز إشكاليتين لهذا الرّأي[3]:

- إنّ هذا الرّأي متهافت.

- ليس معلوم بأيّ معنى يفسّر العباره ومراد المتكلّم.

حيث نقع في اللّغو ولا يمكن تمييز الوضع التّعيني والتّعييني وغير ذلك.

قراءة للفصل السّادس:

-1 فهم الكتاب والسّنّة والتّفسير بالرّأي.

لابدّ من الإشاره أنّه عند البحث في فهم الكتاب والسّنه، فإنّ منهجيّة التّعامل مع كلمات الشّارع هي أمر أساسيّ، حتّى لا نقع بالانحرافات والتّفسير بالرّأي، ولذلك كان يبحث الألفاظ في

1- انظر من ص 158 الى ص 162.
2- انظر من ص 162الى ص 165.
3- انظر ص 165 الى ص 168.

علم الأصول، حيث لابدّ من الوصول إلى فهم قطعيّ للكتاب والسّنّة، ويخرج عن دائره الفهم الظّنيّ[1].

2 -حجّيّة ظواهر الكلام وطرق إثباتها:

يمكن إثبات حجّيّة الظّواهر كلام الباري وأئمّة الدّين:

بناء العقلاء، سيرة المتشرعة ، برهان عقليّ. [2]

3 -بحث في كيفيّة حصول الظّهور الكلاميّ:

ابرز الكاتب هذا البحث الأصوليّ ليتّضح بطلان ما قاله د. سروش عن كيفيّة ظهور الألفاظ ومرادات المتكلّم حيث الظّهور للكلام ليس له دخالة بالقائل وتجربته فضلاً عن التّجارب من العلوم الأخرى فاللّغه مرتبطة بالحياة الاجتماعيّة[3].

-لابدّ من التّمييز بين معنى اللّفظ وفهم المراد الجدّي للمعنى.

- فمعنى اللّفظ لادخاله للأمور الشّخصيّة بينما المراد الجدّي هناك دخاله للتّأملات العقلانيّة والمعلومات الشّخصيّة.

- المعنى والمراد الجدّي.

إنّ التّفكيك بين المعنى والمراد الجدّي للكلام أو مطابق المعنى أمر مهمّ لعدم الوقوع في أخطاء د. سروش.

إنّ هذا التّمييز يؤدّي إلى توضيح الواضح، إنّ المعنى لا يتغيّر ولا يحتاج إلى علوم من الخارج، إنّه ما يتأثّر هو المراد الجدّي وهو يحتاج إلى ذوق ومعارف خارجيه[4]. مثال آيه «وجعلنا من الماء كلّ شيء حيّ» ثابتة وصحيحة في الاستعمال وظاهره في كلّ الأزمان والأحوال، أمّا التّغيّر والتّأثّر يكون في المراد الجدّي للماء من خلال العلوم الأخرى والعوامل الأخرى.

1- انظر من ص174 الى ص 176.
2- انظر ص77 إلى ص 179.
3- أُنظر ص179 الى ص 185.
4- انظر ص 186 الى ص 194.

قراءة للفصل السّابع:

الموضع التّشكيكيّ في مقالات «القبض والبسط».

يتّضح أنّ لازم مقالات «القبض والبسط» التّشكيك في كلّ المعارف، ومن جملتها المعارف الدّينيّة وهو خلاف المستفاد من الآيات والرّوايات، بل هو خلاف المنهج الفلسفيّ كما هو منقح في المباحث المعرفيّة عند العلامة الطّباطبائيّ.

1 - مقالات "القبض والبسط" والتّشكيك

وقد كان البحث من جهتين:

التّشكيك الكلّي للأيمان ولضروريّات الدّين.

ولا بدّ من الالتفات إلى أنّ الكاتب أوضح أنَّ التّشكيك الكليّ المراد بهذا البحث التّشكيك الكليّ في المعلومات[1].

حتّى ما ورد في مقالته في التّميّز بين الدّرجة الأولى من المعارف و الدّرجة الثّانية فإنّه يبقى على هذا التّشكيك.

وقد وضّح الكاتب أنّ الجواب غير تامّ بدليلين[2].

2 - التّشكيك الكليّ في النّظر الفلسفيّ.

بالرّغم من التّوحّش عند د.سروش للتّشكيك إلّا أنّ المقالات تثبت التّشكيك الكليّ في المعلومات كما ذكرنا ، خصوصًا ما ذكر عن سرّ التّسلّم والتّسالم.

والخلاصة الّتي وصل إليها د.سروش ومتابعيه، أنّ المراد من التّشكيك أنّه لا يوجد أيّ قضية تستحقّ القطع أو اليقين باللّحاظ العقليّ أو العقلائي بغضّ النّظر عن عموم النّاس مرفوض.

1- انظر من ص 200 الى205.
2- انظر ص 204 و 205.

وقد استدلّ الكاتب على خلاف ذلك:

1 - البداهة والوجدان.

2 - القول بذلك يشمل القضيّة نفسها.

3 - التّشكيك الكليّ في نظر الدّين مرفوض لأنّه مخالف للإيمان ولضروريّات الدّين[1].

وخلاصة هذا المبحث بغضّ النّظر عن ماهية الإيمان، إلّا أنّ اليقين ضرورة للإيمان.

كما جاء في الرّواية (كلّ قلب فيه شكّ أو شرك فهو ساقط).

كيف يحلّ د. سروش ذلك وهو يقول: «لا يمكن أن نحصل على أثر اليقين في العلوم وهل يوجد في مكان آخر؟».

لا أعرف كيف يبيع د. سروش وأتباعه الإيمان السّلمانيّ الطّاهر بالتّشكيك التّقصيريّ أوالقصوريّ للغربيّين.

3 - مخالفة التّشكيك لضرورة الدّين.

شرح الكاتب بحث شيّق في مفهوم الضّرورة، ووضّح كيف أن د. سروش يخلط بين الموضوع والحكم والمغالطات في الحمل، وأبرز الكاتب العديد من الأمثلة في الأحكام والموضوعات الثّابتة سواءأكان في أصول الدّين كالتوحيد والنّبوّة والإمامة ،أم في موضوع الصّلاة والحجّ والصّيام و أحكامهم الثّابتة منذ صدر الإسلام إلى الآن[2].

1- انظر ص 208 الى ص 220.
2- لمزيد من التّفاصيل من ص 214 الى 220.

الخاتمه

في نهايه هذه القراءة المقتضبة لكتاب نقد لنظريّة «القبض والبسط» لد. سروش للكاتب صادق لاريجانيّ وفق تحليل نقديّ، وعرض ومناقشه لأركان هذه النّظريّة.

تبيّن بطلان هذه النّظريّة، وما يلزم من تبنّيها من مخالفة للإيمان وضرورات الدّين.

علمًا أنّ هذه النّظريّة لم ترقَ إلى أن تكون نظريّة وهي التقاطيّة، ولايوجد تماسك في أركانها ومتأثّرة بالعلوم الغربيّة الطّاغي عليه في هذا العصر مبدأ التّشكيك والنّسبية، والّذي من البديهيّ والضّروري لا يلائم الدّين، الّذي عماده اليقين بدون الحاجه إلى الاستدلال.

وقد نبّه الكاتب إلى أنّ الجوالعلمانيّ والعلوم الغربيّة، ومنها الهرمومنطيك والفلسفة الغربيّة لايمكن إسقاطها وتطبيقها على المعرفه الدّينيّة.